

صندوق جلوبال المأمون
(مدير الصندوق - شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م.)

الكويت

البيانات المالية السنوية وتقرير مراقب الحسابات المستقل

30 يونيو 2018

صندوق جلوبال المأمون
(مدير الصندوق - شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م.)
الكويت

الصفحة	المحتويات
2 - 1	تقرير مراقب الحسابات المستقل
3	بيان المركز المالي
4	بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر
5	بيان التغيرات في حقوق الملكية
6	بيان التدفقات النقدية
16 - 7	إيضاحات حول البيانات المالية

صندوق جلوبال المأمون

(مدير الصندوق - شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م.)

الكويت

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرة مدير الصندوق المحترم

تقرير عن تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لصندوق جلوبال المأمون ("الصندوق") (مدير الصندوق - شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م.) والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 30 يونيو 2018، وبيانات الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخرى، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وكذلك إيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق كما في 30 يونيو 2018 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تم توضيح مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير بشكل أكثر تفصيلاً في فقرة "مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" والواردة ضمن تقريرنا. إننا مستقلون عن الصندوق وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين)، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين. باعتبارنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

مسؤوليات مدير الصندوق عن البيانات المالية

إن مدير الصندوق هو المسؤول عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وكذلك عن وضع نظم الرقابة الداخلية التي يراها مدير الصندوق ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من أية أخطاء مادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، يتحمل مدير الصندوق تقييم قدرة الصندوق على مواصلة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، متى كان ذلك مناسباً، ما لم يعتزم حاملو الوحدات تصفية الصندوق أو وقف أعماله أو في حالة عدم توافر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

تتمثل مسؤولية مدير الصندوق في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للصندوق.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بشكل فردي أو مجتمّع على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

صندوق جلوبال المأمون

(مدير الصندوق – شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م.)

الكويت

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرة مدير الصندوق المحترم (تتمة)

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تتمة)

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكاماً مهنية ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لراينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يشمل التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تفهم نظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى الصندوق.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل مدير الصندوق.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام مدير الصندوق لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة الصندوق على مزاولة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية، وذلك بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها. وفي حال استنتاجنا وجود عدم تأكد مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الصندوق عن مزاولة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتويات البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.

ونتواصل مع مدير الصندوق، حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في نظم الرقابة الداخلية يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

تقرير عن المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

برأينا كذلك أن الصندوق يمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في الدفاتر المحاسبية للصندوق، وأنها قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، وأن البيانات المالية تتضمن كل ما نص النظام الأساسي للصندوق على وجوب إثباته فيها، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2018 مخالفات لأحكام النظام الأساسي للصندوق على وجه قد يؤثر مادياً في نشاط الصندوق أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا، وحسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010، في شأن هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية خلال السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2018، على وجه قد يؤثر مادياً في نشاط الصندوق أو مركزه المالي.



طلال يوسف المريني

سجل مراقبي الحسابات رقم 209 فئة أ

ديلويت وتوش – الوزان وشركاه

الكويت في 31 يوليو 2018

صندوق جلوبال المأمون
(مدير الصندوق - شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م.)
الكويت

بيان المركز المالي كما في 30 يونيو 2018

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

30 يونيو		إيضاح	
2017	2018		
			الموجودات
166,699	189,875	3	النقد والنقد المعادل
4,142,690	4,397,649	4	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
-	63,636	5	مدنيون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى
<u>4,309,389</u>	<u>4,651,160</u>		مجموع الموجودات
			المطلوبات
20,853	20,781	6	دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى
<u>20,853</u>	<u>20,781</u>		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
6,655,797	6,597,196	7	رأس المال
3,044,136	3,063,001	7	احتياطي المعادلة
(5,411,397)	(5,029,818)		خسائر متراكمة
<u>4,288,536</u>	<u>4,630,379</u>		مجموع حقوق الملكية
<u>4,309,389</u>	<u>4,651,160</u>		مجموع حقوق الملكية والمطلوبات
<u>0.644</u>	<u>0.702</u>	8	صافي قيمة الأصل لكل وحدة استثمار قابلة للاسترداد

إن الإيضاحات المرفقة على الصفحات من 7 إلى 16 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.


أمين استثمار الصندوق
الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية ش.م.ك.م.


مدير الصندوق
شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م.

صندوق جلوبال المأمون
 (مدير الصندوق - شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م.)
 الكويت

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر - السنة المنتهية في 30 يونيو 2018

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2017	2018	إيضاح	
			الإيرادات
			استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
193,077	350		- ربح محقق
368,494	256,920		- ربح غير محقق
149,086	191,480		إيرادات توزيعات
105	68		إيرادات فوائد
-	35		إيرادات أخرى
<u>710,762</u>	<u>448,853</u>		
			المصروفات
(25,324)	(29,187)	9	أتعاب مدير الصندوق
(3,956)	(4,527)	6	أتعاب أمين الاستثمار
-	(26,158)		حوافز تشجيعية للإدارة
(6,212)	(7,402)		مصاريف عمومية وإدارية
<u>(35,492)</u>	<u>(67,274)</u>		
675,270	381,579		ربح السنة
-	-		الدخل الشامل الآخر
<u>675,270</u>	<u>381,579</u>		إجمالي الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة على الصفحات من 7 إلى 16 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

صندوق جلوبال المأمون
(مدير الصندوق - شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م.)
الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية - السنة المنتهية في 30 يونيو 2018

(جميع السبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

المجموع	خسائر متراكمة	احتياطي المعادلة	رأس المال	
3,639,162	(6,086,667)	3,028,296	6,697,533	الرصيد في 30 يونيو 2016
(25,896)	-	15,840	(41,736)	الاستردادات خلال السنة
675,270	675,270	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
4,288,536	(5,411,397)	3,044,136	6,655,797	الرصيد في 30 يونيو 2017
(39,736)	-	18,865	(58,601)	الاستردادات خلال السنة
381,579	381,579	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
4,630,379	(5,029,818)	3,063,001	6,597,196	الرصيد في 30 يونيو 2018

إن الإيضاحات المرفقة على الصفحات من 7 إلى 16 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

صندوق جلوبال المأمون
(مدير الصندوق - شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م.)
الكويت

بيان التدفقات النقدية - السنة المنتهية في 30 يونيو 2018

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2017	2018	إيضاح
		التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
675,270	381,579	ربح السنة
		تسويات لـ:
(604,744)	(254,959)	الزيادة في استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
9,210	(63,636)	(النقص) / الزيادة في مدينين تجاريين وأرصدة مدينة أخرى
(5,565)	(72)	النقص في دائنين تجاريين وأرصدة دائنة أخرى
74,171	62,912	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية
(25,896)	(39,736)	استرداد وحدات
(25,896)	(39,736)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
48,275	23,176	صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل
		النقد والنقد المعادل
118,424	166,699	في بداية السنة
166,699	189,875	في نهاية السنة
		3

إن الإيضاحات المرفقة على الصفحات من 7 إلى 16 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

1. التأسيس والأنشطة
تم تأسيس صندوق جلوبال المأمون ("الصندوق") في دولة الكويت بموجب القرار الوزاري رقم (7) بتاريخ 17 يناير 2001 وفقاً للقانون رقم 31 لسنة 1990 في شأن تنظيم تداول الأوراق المالية وإنشاء صناديق الاستثمار. يخضع الصندوق لرقابة هيئة أسواق المال التي تم تأسيسها بموجب القانون رقم 7 لسنة 2010.
يدير الصندوق بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م. ويقوم بدور أمين استثمار الصندوق الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية ش.م.ك.م. إن العنوان المسجل لمكتب مدير الصندوق هو الشرق، شارع الشهداء في دولة الكويت.
لا يوجد موظفين لدى الصندوق.

يهدف الصندوق إلى نمو رؤوس الأموال المستثمرة عن طريق الاستثمار الانتقائي في أسهم الشركات المدرجة في البورصة (تُعرف سابقاً باسم سوق الكويت للأوراق المالية). ويحق للمدير استثمار الفوائض النقدية في الإصدارات الجديدة للأسهم المحلية، أدوات السوق النقدية كالسندات الحكومية والودائع قصيرة ومتوسطة الأجل، وصناديق أسواق النقد، وصناديق الاستثمار في الأوراق المالية المحلية.

كان الصندوق صندوق مقلد المدة ومسجل لدى البورصة (تُعرف سابقاً باسم سوق الكويت للأوراق المالية) وكانت مدته الأولية خمس سنوات تبدأ من تاريخ تأسيسه. وبتاريخ 12 يونيو 2006 اتخذ حملة الوحدات قراراً بتحويل الصندوق إلى صندوق مفتوح المدة طبقاً للقرار الوزاري رقم 225 بتاريخ 3 يونيو 2006 وكذلك بتعديل النظام الأساسي للصندوق لتمديد مدة الصندوق ليصبح 15 سنة تبدأ من تاريخ تأسيسه. وبناءً على ذلك، تم إلغاء الصندوق من كونه مدرجاً بالبورصة (تُعرف سابقاً باسم سوق الكويت للأوراق المالية) منذ 30 يونيو 2006.

اعتمد مدير الصندوق وأمين استثمار الصندوق إصدار هذه البيانات المالية في 31 يوليو 2018.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الإعداد

أعدت هذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية) وعلى أساس مبدأ التكلفة التاريخية المعدل بإعادة تقييم الأدوات المالية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة".

تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

2.2 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة السارية المفعول اعتباراً من 1 يناير 2017

فيما يلي المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة والتي أصبحت سارية المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017، والتي تم تطبيقها في هذه البيانات المالية.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12 الاعتراف بأصول الضريبة المؤجلة على الخسائر غير المحققة

قام الصندوق بتطبيق هذه التعديلات للمرة الأولى في السنة الحالية. توضح التعديلات كيف ينبغي للمنشأة تقييم ما إذا كان هناك أرباح مستقبلية خاضعة للضريبة تكفي لكي يستخدم الصندوق مقابلها فروق مؤقتة قابلة للاقتطاع. لم يكن لتطبيق هذه التعديلات أي أثر على البيانات المالية للصندوق.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 مبادرة الإفصاح

قام الصندوق بتطبيق هذه التعديلات للمرة الأولى في السنة الحالية. تتطلب التعديلات من المنشأة أن تقدم إفصاحات تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم التغيرات في المطلوبات الناتجة عن الأنشطة التمويلية، بما في ذلك التغيرات النقدية وغير النقدية. لم يكن لتطبيق هذه التعديلات أي أثر على البيانات المالية للصندوق.

2.3 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة ولكنها غير سارية المفعول بعد

لم يتم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها ولكن لم يسر مفعولها بعد.

يسري مفعولها على الفترات السنوية
التي تبدأ في أو بعد

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

دورة التحسينات السنوية 2014 - 2016 التي تتضمن التعديلات على المعيار
الدولي للتقارير المالية 1 ومعيار المحاسبة الدولي 28.

- 1 يناير 2019 دورة التحسينات السنوية 2015 - 2017 على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تتضمن التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية 3 و 11، ومعايير المحاسبة الدولية 12 و 23.
- 1 يناير 2018 تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 22 معاملات بالعملة الأجنبية والمقابل المدفوع مقدماً
- يتناول التفسير المعاملات المقومة بالعملة الأجنبية أو أجزاء من المعاملات عندما:
- يكون هناك بدل تم تقويمه أو تسعيره بالعملة الأجنبية؛
 - تقوم المنشأة بالاعتراف بالأصل المدفوع مقدماً أو التزام الدخل المؤجل المتعلق بهذا المقابل، قبل الاعتراف بالأصل ذي الصلة، المصاريف أو الدخل؛ و
 - يكون الأصل المدفوع مقدماً أو التزام الدخل المؤجل غير نقدي.
- 1 يناير 2019 تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 23 عدم التأكد حول معالجات ضريبة الدخل
- يتناول التفسير تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسائر الضريبية) والوعاء الضريبي والخسائر الضريبية غير المستخدمة والائتمانات الضريبية غير المستخدمة والمعدلات الضريبية، عندما يكون هناك عدم تأكد حول معالجات ضريبة الدخل بموجب معيار المحاسبة الدولي 12. ويتناول على وجه التحديد ما يلي:
- ما إذا كان ينبغي مراعاة المعالجات الضريبية بشكل جماعي؛
 - الافتراضات المتعلقة بأعمال الفحص التي تجريها السلطات الضريبية؛
 - تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) والوعاء الضريبي والخسائر الضريبية غير المستخدمة والائتمانات الضريبية غير المستخدمة والمعدلات الضريبية؛ و
 - أثر التغييرات في الحقائق والظروف.
- 1 يناير 2018 تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 2/الدفع على أساس الأسهم المتعلق بتصنيف وقياس معاملات الدفع على أساس الأسهم.
- 1 يناير 2018 تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 4 عقود التأمين: فيما يتعلق بالتواريخ المختلفة لسريان المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الجديد القادم المتعلق بعقود التأمين.
- 1 يناير 2018 تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 40/الاستثمارات العقارية: تعدل الفقرة 57 لتوضح أنه ينبغي على المنشأة تحويل الملكية إلى، أو من، الاستثمار العقاري عندما، فقط عندما، يكون هناك دليل على وجود تغيير في الاستخدام. يحدث التغيير في الاستخدام إذا كان العقار يلبي، أو لم يعد يلبي متطلبات تعريف الاستثمار العقاري. إن التغيير في نوايا الإدارة لاستخدام العقار لا يشكل في حد ذاته دليلاً على حدوث تغيير في الاستخدام. تم تعديل الفقرة لتتص على أن قائمة الأمثلة الواردة فيها غير شاملة.

1 يناير 2018

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية (النسخ المعدلة في السنوات
2009، 2010، 2013 و2014)

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية الصادر في نوفمبر 2009 متطلبات جديدة حول تصنيف وقياس الموجودات المالية. تم تعديل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لاحقاً في أكتوبر 2010 ليتضمن متطلبات حول تصنيف وقياس المطلوبات المالية وإلغاء الاعتراف بها، وفي نوفمبر 2013 ليتضمن متطلبات جديدة حول محاسبة التحوط العام. تم إصدار نسخة أخرى معدلة من المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في يوليو 2014 ليتضمن بشكل أساسي (أ) متطلبات انخفاض القيمة للموجودات المالية و(ب) تعديلات محدودة لمتطلبات التصنيف والقياس من خلال تقديم أسلوب القياس "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" على بعض أدوات الدين البسيطة.

تم إصدار نسخة نهائية من المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والتي تشمل متطلبات المحاسبة عن الأدوات المالية، والتي تحل محل معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس. يتضمن المعيار متطلبات في المجالات التالية:

- **التصنيف والقياس:** يتم تصنيف الموجودات المالية بالرجوع إلى نموذج الأعمال المحتفظ بها من خلاله وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية ذات الصلة. يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في نسخته الصادرة في سنة 2014 فئة "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" لبعض أدوات الدين. يتم تصنيف المطلوبات المالية بطريقة مماثلة ضمن معيار المحاسبة الدولي 39، ولكن هناك اختلافات في المتطلبات التي تنطبق على قياس مخاطر الائتمان الخاصة بالمنشأة.
- **انخفاض القيمة:** تقدم نسخة 2014 من المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذج "الخسارة الائتمانية المتوقعة" لقياس انخفاض قيمة الموجودات المالية، لذلك لم يعد ضرورياً وقوع حدث ائتماني قبل الاعتراف بالخسارة الائتمانية.
- **محاسبة التحوط:** يقدم نموذج محاسبة تحوط جديد تم تصميمه ليكون متماشياً مع أنشطة إدارة المخاطر لدى المنشآت عند التحوط للمخاطر المالية وغير المالية.
- **إلغاء الاعتراف:** تم نقل متطلبات إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية من معيار المحاسبة الدولي 39.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية: فيما يتعلق بخصائص الدفع مع التعويض السلبي. يعدل ذلك المتطلبات الحالية للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 فيما يتعلق بحقوق إنهاء الخدمة وذلك للسماح بالقياس بالتكلفة المطفأة (أو وفقاً لنموذج الأعمال، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) حتى في حالة مدفوعات التعويضات السلبية.

تقييم أثر المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية

استناداً إلى تحليل الموجودات والمطلوبات المالية للصندوق كما في 30 يونيو 2018 على أساس الأحداث والظروف القائمة في ذلك التاريخ، قام مدير الصندوق بتقييم أثر المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في البيانات المالية للصندوق على النحو التالي:

التصنيف والقياس

سوف يستمر قياس جميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بنفس الأسس المعتمدة المستخدمة حالياً بموجب معيار المحاسبة الدولي 39

انخفاض القيمة

إن الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة سوف تخضع لأحكام انخفاض القيمة المنصوص عليها في المعيار الدولي للتقارير المالية 9.

وبشكل عام، إن الصندوق بصدد تقييم أثر نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة الوارد في المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على البيانات المالية للصندوق.

1 يناير 2018

المعيار الدولي للتقارير المالية 15: إيرادات ناتجة من عقود مبرمة مع عملاء

في مايو 2014، صدر المعيار الدولي للتقارير المالية 15، حيث قدم نموذجاً واحداً شاملاً تستعين به المنشآت في المحاسبة عن الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء، وبالتالي، فسيحل المعيار الدولي للتقارير المالية 15 محل الإرشادات السارية بشأن الاعتراف بالإيرادات بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي 18 الإيرادات ومعيار المحاسبة الدولي 11 عقود الإنشاءات وما يتعلق بها من تفسيرات عندما يسري العمل بها

يتمثل المبدأ الأساسي للمعيار الدولي للتقارير المالية 15 في أنه يتعين على المنشأة قيد إيراداتها لتحديد تحويل السلع أو الخدمات المتفق عليها إلى العملاء بقيمة تعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل تلك السلع أو الخدمات. ويقدم المعيار على وجه الخصوص طريقة لقيد الإيرادات قوامها خمس خطوات هي:

- الخطوة الأولى: تحديد العقد (العقود) مع العملاء.
- الخطوة الثانية: تحديد التزامات الأداء في العقد.
- الخطوة الثالثة: تحديد سعر المعاملة.
- الخطوة الرابعة: تخصيص سعر المعاملة على التزامات الأداء في العقد.
- الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيرادات عندما (أو حينما) تستوفي المنشأة التزاماتها.

يقضي المعيار الدولي للتقارير المالية 15 بقيد المنشأة لإيراداتها عند (أو في الوقت الذي يتم فيه) استيفاء التزام الأداء، أي عندما يتم نقل "السيطرة" على السلع أو الخدمات التي تنطوي على استيفاء التزامات أداء معينة إلى العميل. تم إضافة مزيد من الإرشادات التوجيهية للمعيار الدولي للتقارير المالية 15 لغرض معالجة سيناريوهات محددة. ويتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 15 كذلك مزيداً من الإفصاحات الشاملة.

لا يتوقع الصندوق أن ينتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 أي أثر مادي على البيانات المالية للصندوق.

1 يناير 2019

المعيار الدولي للتقارير المالية 16: عقود الإيجار

يحدد هذا المعيار طريقة قيام المنشأة المعدة للتقارير بالاعتراف وقياس وعرض والإفصاح عن عقود الإيجار. ويقدم المعيار نموذج محاسبة واحد للمستأجر بحيث يتعين بموجبه على المستأجرين تسجيل موجودات ومطلوبات كافة عقود الإيجار ما لم تكن مدة عقود الإيجار 12 شهراً أو أقل أو ما لم تكن قيمة الأصل المعني تقل عن ذلك. يستمر الموجرون في تصنيف عقود الإيجار كتشغيلية أو تمويلية، بالإضافة إلى أن المنهج المتضمن في المعيار الدولي للتقارير المالية 16 والمتعلق بمحاسبة المؤجر لم يتغير بشكل كبير عن سابقه، معيار المحاسبة الدولي 17.

يتوقع مدير الصندوق أن هذه المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات سيتم تطبيقها في البيانات المالية للصندوق عندما يسري مفعولها. غير أنه ليس من الممكن عملياً تقديم تقدير معقول لآثار تطبيق هذه المعايير حتى يقوم الصندوق بإعداد دراسة تفصيلية.

2.4 الأدوات المالية

التصنيف

يصنف الصندوق أدواته المالية كـ"قروض ومدينون" و"استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" و"مطلوبات مالية غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة".

التحقق وعدم التحقق

تتحقق الموجودات والمطلوبات المالية عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية لهذه الأدوات. لا يتحقق الأصل المالي (كليا أو جزئياً) عندما ينتهي الحق في استلام التدفقات النقدية الناتجة من الأصل المالي أو عندما يقوم الصندوق بشكل جوهري بنقل كافة مخاطر ومنافع الملكية. ولا يتحقق الالتزام المالي عند الإغفاء من الالتزام المحدد بالعقد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه.

يتم إثبات عمليات الشراء والبيع التي تتم بالشروط المعتادة للموجودات المالية باستخدام تاريخ المتاجرة المحاسبي. إن عمليات الشراء أو البيع التي تتم بالشروط المعتادة هي عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد بناءً على القوانين والأعراف السائدة في السوق.

القياس

يتم قياس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. يتم إضافة تكاليف المعاملة فقط لتلك الأدوات المالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

قروض ومدينون

إن القروض والمدينين ليست من مشتقات الموجودات المالية وهي ذات استحقاقات ثابتة أو محددة وتكون غير مسعرة في سوق نشط. ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي. يتم تصنيف النقد والنقد المعادل والمدينين التجاريين والأرصدة المدينة الأخرى كـ"قروض ومدينون".

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

إن الموجودات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة هي موجودات مالية إما محتفظ بها لغرض المتاجرة أو تلك المصنفة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند التحقق المبدئي. يصنف الأصل المالي بغرض المتاجرة إذا تم حيازته أو تكبده بصورة أساسية لغرض بيعه أو إعادة شراؤه على المدى القريب، أو إذا كان يمثل عند التحقق المبدئي جزءاً من محفظة استثمارات مالية مدارة معاً ويوجد دليل على وجود نمط فعلي حديث لتحقيق أرباح على المدى القصير. إن الموجودات المالية المصنفة مبدئياً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة هي أدوات مالية غير مصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة ولكن يتم إدارتها وتقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة وذلك وفقاً لاستراتيجية استثمار موقعة. يتم لاحقاً قياس وإدراج الموجودات المالية، المصنفة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، بالقيمة العادلة. إن الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة تدرج في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

المطلوبات المالية غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتم لاحقاً قياس المطلوبات المالية غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

يتم تصنيف الدائنين التجاريين والأرصدة الدائنة الأخرى كـ"مطلوبات مالية غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة".

القيم العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض أن معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام تتم إما:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام؛ أو
 - في غياب السوق الرئيسي، في السوق الأكثر ربحاً للأصل أو الالتزام.
- يجب أن يكون دخول الصندوق إلى السوق الرئيسي أو الأكثر ربحاً متاحاً.

يتم قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، على افتراض أن المشاركين في السوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية.

يستخدم الصندوق أساليب التقييم الملائمة للظروف والتي يتوفر من أجلها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، والتي تزيد من استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقلل من استخدام المدخلات غير الملحوظة.

يتم تصنيف كافة الموجودات والمطلوبات، التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية، ضمن تسلسل القيمة العادلة، الموضح أدناه، استناداً إلى مدخلات المستوى الأدنى التي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1 - أسعار السوق المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات متماثلة.

المستوى 2 - أساليب التقييم التي يكون فيها أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ملحوظاً بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى 3 - أساليب التقييم التي يكون فيها أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة غير ملحوظ.

بالنسبة للأدوات المالية المسعرة في سوق نشط، يتم تحديد القيمة العادلة لها بالرجوع إلى أسعار السوق المسعرة. يتم استخدام أسعار أوامر الشراء للموجودات وأسعار العروض للمطلوبات. يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق ووحدات الاستثمار وأدوات استثمارية متماثلة بناءً على آخر قيمة صافية معلنة لتلك الموجودات.

بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، تقدر القيمة العادلة لها باستخدام التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بمعدل العائد الحالي في السوق لأدوات مالية متماثلة.

وبالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية على أساس متكرر، يحدد الصندوق ما إذا كانت الانتقالات قد حدثت بين مستويات التسلسل الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (بناءً على أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

لغرض إفصاحات القيمة العادلة، حدد الصندوق فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة، وخصائص، ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى تسلسل القيمة العادلة على النحو الموضح أعلاه.

الانخفاض في القيمة

تتخضع قيمة الأصل المالي إذا زادت قيمته الدفترية عن قيمته الاستردادية المقدرة. يتم في تاريخ كل بيان مركز مالي، إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة أحد الموجودات المالية المحددة أو مجموعة من الموجودات المتماثلة. في حال وجود مثل هذا الدليل، يتم إدراج أي خسارة ناتجة عن الانخفاض في القيمة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

2.5 النقد والنقد المعادل

يتم تصنيف أرصدة الحساب الجاري والودائع لأجل لدى البنوك التي لا تتجاوز فترة استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر كنقد ونقد معادل في بيان التدفقات النقدية.

2.6 وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد

يقوم الصندوق بإصدار وحدات استثمار قابلة للاسترداد وهي قابلة للاسترداد بناءً على خيار حامل وحدات الاستثمار ويتم تصنيفها كحقوق ملكية وفقاً للتعديل على معيار المحاسبة الدولي 32. يمكن رد وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد إلى الصندوق في أي وقت بمقابل نقدي يعادل حصة تناسبية من صافي قيمة أصل الصندوق.

في حال تغير بنود أو شروط وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد بحيث أصبحت لا تلتزم بالشروط الصارمة المتضمنة في التعديل، فإنه يتم إعادة تصنيف وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد إلى التزام مالي من تاريخ عدم تلبية الأداة لتلك الشروط. وسوف يتم قياس الالتزام المالي بالقيمة العادلة للأداة كما في تاريخ إعادة التصنيف. سوف يتم إدراج أي اختلاف بين القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية والقيمة الدفترية للالتزام كما في تاريخ إعادة التصنيف ضمن حقوق الملكية.

يتم إصدار واسترداد الوحدات وفق خيار حملة الوحدات بأسعار تستند إلى صافي قيمة موجودات الصندوق لكل وحدة استثمار قابلة للاسترداد في تاريخ الإصدار أو الاسترداد. يتم احتساب صافي قيمة موجودات الصندوق لكل وحدة بتقسيم مجموع حقوق الملكية على مجموع عدد وحدات الاستثمار القائمة القابلة للاسترداد.

- 2.7 تحقق الإيرادات**
إن الأرباح والخسائر الناتجة من بيع الاستثمارات تمثل الفرق بين سعر البيع والقيمة الدفترية للاستثمار. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المحققة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.
يتم الاعتراف بإيرادات التوزيعات عند ثبوت الحق في استلامها ويتم الاعتراف بإيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.
- 2.8 توزيعات مستحقة لحاملي وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد**
تدرج التوزيعات لحاملي وحدات الصندوق كالتزام في البيانات المالية للصندوق خلال فترة اعتمادها من قبل الجهة الرقابية.
- 2.9 العملات الأجنبية**
إن العملة الرئيسية للصندوق هي الدينار الكويتي. ويتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات. وتحول الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية والمقومة بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. وتدرج الأرباح أو الخسائر في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.
- 2.10 الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة**
يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية من الإدارة وضع تقديرات وافتراضات قد تؤثر على المبالغ المدرجة في هذه البيانات المالية إذ قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات. كما يتطلب من مدير الصندوق ممارسة أحكامه خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية الخاصة بالصندوق.
الانخفاض في قيمة الموجودات المالية
يقوم الصندوق بمراجعة موجوداته المالية المصنفة كـ"قروض ومدينون" بشكل دوري لتقييم مدى وجوب تسجيل مخصص للانخفاض في القيمة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. ويتطلب هذا الأمر بصفة خاصة من مدير الصندوق وضع بعض الأحكام أثناء تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وعند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تستند مثل هذه التقديرات إلى افتراضات حول عوامل عدة يتخللها درجات مختلفة من الحكم وعدم التأكد.
- 3. النقد والنقد المعادل**
يمثل هذا البند أرصدة الحساب الجاري لدى بنوك تجارية محلية.
- 4. استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة**
تمثل الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أسهم مدرجة في البورصة (تُعرف سابقاً باسم سوق الكويت للأوراق المالية). مبيّن أدناه التصنيف القطاعي لهذه الاستثمارات:

2017	2018	
1,380,131	1,739,287	بنوك
295,666	124,000	خدمات مالية
667,650	662,064	صناعية
371,200	537,100	مواد أساسية
831,521	621,640	عقارية
399,000	332,775	اتصالات
197,522	380,783	طيران
<u>4,142,690</u>	<u>4,397,649</u>	

5. مدينون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى

2017	2018	
-	22,500	مدينو توزيعات
-	41,132	رصيد مستحق من وسيط
-	4	أرصدة مدينة أخرى
-	<u>63,636</u>	

إيضاحات حول البيانات المالية - 30 يونيو 2018

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

6. دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى

2017	2018	
7,012	7,528	أتعاب مدير الصندوق المستحقة
1,072	1,153	أتعاب أمين الاستثمار المستحقة
3,500	3,500	مصاريف أتعاب تدقيق مستحقة
8,424	7,008	دائنو توزيعات
845	1,592	مصاريف أخرى مستحقة
20,853	20,781	

يتقاضى أمين استثمار الصندوق أتعاب سنوية بواقع 0.1% (30 يونيو 2017: 0.1%) من صافي قيمة أصل الصندوق ويتم احتسابها أسبوعياً وتدفع على أساس ربع سنوي.

7. حقوق الملكية

يتراوح عدد وحدات الصندوق من 5,000,000 وحدة إلى 200,000,000 وحدة (30 يونيو 2017: من 5,000,000 وحدة إلى 200,000,000 وحدة) بقيمة اسمية قدرها 1 دينار كويتي لكل وحدة استثمارية (30 يونيو 2017: 1 دينار كويتي لكل وحدة استثمارية). يتم إصدار هذه الوحدات واستردادها وفقاً لما يقرره حملة الوحدات بسعر يستند إلى قيمة صافي موجودات الصندوق وقت الإصدار أو الاسترداد والذي يتم بصورة أسبوعية.

كما في 30 يونيو 2018، بلغ عدد الوحدات المصدرة بالقيمة الاسمية 6,597,196 وحدة استثمارية (30 يونيو 2017: 6,655,797 وحدة).

احتياطي المعادلة

يتم إدراج نقص / فائض القيمة الاسمية نتيجة الاسترداد / الاكتتابات في احتياطي المعادلة.

8. صافي قيمة الأصل لكل وحدة استثمار قابلة للاسترداد

2017	2018	
4,288,536	4,630,379	صافي موجودات الصندوق المتاحة لحملة وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد
6,655,797	6,597,196	عدد وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد
0.644	0.702	صافي قيمة الأصل لكل وحدة استثمار قابلة للاسترداد

9. معاملات مع أطراف ذات صلة

تعتبر الأطراف أنها ذات صلة إذا كان لها القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة تأثير جوهري على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. خلال السنة، أبرم الصندوق معاملات مع أطراف ذات صلة وفقاً لبنود معتمدة من قبل مدير الصندوق.

يتقاضى مدير الصندوق أتعاب سنوية بواقع 1.25% (30 يونيو 2017: 1.25%) من صافي قيمة موجودات الصندوق ويتم احتسابها أسبوعياً وتدفع على أساس ربع سنوي. يتقاضى مدير الصندوق أيضاً أتعاب تشجيعية من موجودات الصندوق بواقع 20% من أي ارتفاع في قيمة صافي موجودات الصندوق والتي تزيد عن 15% سنوياً في السنة المالية، ويتم احتسابها بصورة أسبوعية وتُدفع بشكل سنوي في نهاية السنة المحاسبية. وفي حالة استرداد الوحدات فإنه يجب احتساب الأتعاب التشجيعية الخاصة بتلك الوحدات وتصبح مستحقة في تاريخ الاسترداد.

كما يتقاضى مدير الصندوق، وفقاً لما يقرره، أتعاب بواقع 2% (30 يونيو 2017: 2%) من الاشتراكات كوكيل إيداع.

يُعين على مدير الصندوق الاحتفاظ بحد أدنى يبلغ 250,000 من الوحدات المصدرة و بحد أقصى 75%. يحتفظ مدير الصندوق بعدد 1,366,122 وحدة تمثل 20.71% كما في 30 يونيو 2018 (30 يونيو 2017: 1,366,122 وحدة تمثل 20.52%). إن 48.82% من الوحدات القائمة كما في 30 يونيو 2018 (30 يونيو 2017: 48%) محتفظ بها من قبل صندوق آخر يديره مدير الصندوق.

تم الإفصاح عن أتعاب مدير الصندوق في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر كما تم الإفصاح عن قيمة الأتعاب المستحقة ذات الصلة في إيضاح 6.

خلال السنة، لم يستحق مدير الصندوق أية أتعاب تشجيعية حيث أن الارتفاع في صافي قيمة الأصل لم يتجاوز نسبة 15% كما هو محدد في النظام الأساسي بالصندوق (30 يونيو 2017: لا شيء).

10. القيمة العادلة للأدوات المالية

تتضمن موجودات ومطلوبات الصندوق الأدوات المالية التالية التي تم اقتناؤها في إطار النشاط الإعتيادي للأعمال:
النقد والنقد المعادل

استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
مدينون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى
داننون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى

القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة كما هو مفصّل عنه في إيضاح 2.4.

إن الأسهم المسعرة المبينة في إيضاح 4 متداولة في أسواق نشطة ويتم تصنيفها كاستثمارات المستوى 1.

وبالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، لا تختلف قيمها العادلة بشكل جوهري عن قيمها الدفترية والتي تستخدم فقط لغرض الإفصاح. تصنف القيمة العادلة لتلك الأدوات المالية ضمن المستوى 3 وتُحدد بناءً على أساس التدفقات النقدية المخصومة، بالإضافة إلى المدخلات الأكثر أهمية المتمثلة في معدل الخصم الذي يعكس مخاطر الانتمان من الأطراف المقابلة.

11. إدارة المخاطر المالية

إن استخدام الصندوق للأدوات المالية يعرضه لمخاطر مالية عدة مثل مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. يمتلك الصندوق مراكز في أدوات مالية مختلفة وذلك بناءً على استراتيجية مدير الصندوق في إدارة الاستثمار والمستخرجة بشكل رئيسي من أغراض الصندوق الاستثمارية المبينة في الإيضاح 1. يتم تحديد توزيع الموجودات من قبل مدير الصندوق الذي يدير توزيع الموجودات لتحقيق هذه الأهداف. يقوم مدير الصندوق بإدارة المخاطر وفقاً للسياسات والإجراءات المستخدمة.

مبين أدناه المخاطر الجوهرية التي يتعرض لها الصندوق:

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر احتمال تكبد الصندوق لخسائر مالية بسبب التقلبات السلبية في الأسعار السوقية للاستثمارات أو معدلات الفائدة أو أسعار العملات الأجنبية. إن أسهم الصندوق عرضة لمخاطر تقلبات أسعار السوق الناتجة عن عدم التأكد من الفائدة المستقبلية للأدوات المالية. وفقاً للنظام الأساسي للصندوق، يجب على الصندوق تطبيق سياسة استراتيجية متوازنة من خلال الاختيار الحذر للأوراق المالية والأدوات المالية الأخرى في إطار حدود معينة وذلك بهدف الحد من مخاطر السوق. يقوم مدير الصندوق بمراقبة المركز السوقي للصندوق على أساس منتظم.

(أ) مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تقلب الأداة نتيجة للتغيرات في أسعار الأسهم السائدة في السوق سواء نتجت عن عوامل محددة للاستثمار الفردي أو جهة المصدر أو كافة العوامل التي تؤثر على جميع الأدوات المالية المتداولة في السوق. يتعرض الصندوق لمخاطر أسعار الأسهم لأن معظم موجودات الصندوق تتمثل في استثمارات في أسهم مسعرة محتفظ بها ومصنفة في بيان المركز المالي كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وبالتالي فإن كافة التغيرات في ظروف السوق ستؤثر مباشرة على بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. يحد الصندوق من هذه المخاطر عن طريق الاختيار الحذر للأسهم وفقاً للحدود القطاعية ضمن السوق وأيضاً من خلال محفظة متنوعة للاستثمارات المتداولة في أسواق مختلفة. إن تفاصيل الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتصنيف القطاعي للاستثمارات في الأسهم المسعرة كما في تاريخ بيان المركز المالي مبين في إيضاح 4. في حال كانت الزيادة / النقص بواقع 5% في مؤشرات الأسهم، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، لكان صافي موجودات الصندوق المتاحة لحملة وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد سيزيد / سيقبل بمبلغ 220,440 دينار كويتي (30 يونيو 2017: 235,533 دينار كويتي).

(ب) مخاطر معدلات الفائدة

إن مخاطر معدلات الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة للتغيرات في معدلات الفائدة السوقية. لا يملك الصندوق أي موجودات أو مطلوبات محملة بالفائدة وعليه، فإنه غير معرض لمخاطر معدلات الفائدة.

(ج) مخاطر العملات

إن مخاطر العملات هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

لا يحتفظ الصندوق بأية موجودات مقومة بعملات غير العملة الرئيسية وعليه، لا يعرضه لمخاطر العملات.

مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر عجز أحد أطراف الأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته أو ارتباطاته التي أبرمت مع الصندوق. إن القيمة الدفترية للموجودات المالية تمثل بالشكل الأفضل الحد الأقصى للتعرض لمخطر الائتمان كما في بيان المركز المالي. كما في تاريخ التقرير، فإن الموجودات المالية للصندوق معرضة لمخاطر الائتمان على النحو التالي:

2017	2018	
166,699	189,875	نقد ونقد معادل
-	63,636	مدينون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى
166,699	253,511	

يحد الصندوق من مخاطر الائتمان بإيداع النقد لدى مؤسسات ذات جدارة ائتمانية عالية وعليه، يتم اعتبارها ذات جودة عالية. كما في 30 يونيو 2018، لا توجد أي موجودات انقضى تاريخ استحقاقها أو انخفضت قيمتها (30 يونيو 2017: لا شيء).

مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة الصندوق لصعوبات عند توافر النقد اللازم للوفاء بالتزامات المرتبطة بالأدوات المالية.

تتمثل سياسة مدير الصندوق لإدارة مخاطر السيولة في الآتي:

1. معظم استثمارات موجودات الصندوق متداولة في سوق نشط ويمكن بيعها بسهولة.
 2. الاحتفاظ بموجودات سائلة تعادل الاسترداد المتوقع.
 3. تسمح سياسة استرداد الصندوق فقط بالاسترداد على أساس أسبوعي وينبغي على حاملي الوحدات تقديم طلب بالإخطار بالاسترداد خلال يوم عمل واحد.
- تتمثل مطلوبات الصندوق بشكل أساسي في صافي الموجودات المتاحة لحملة وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد بناء على خيار حملة وحدات الاستثمار. ومع ذلك، لا يتوقع مدير الصندوق أن يقوم جميع حملة وحدات الاستثمار باسترداد الوحدات فوراً حيث أن حملة هذه الأدوات يحتفظون بها لفترة متوسطة إلى طويلة الأجل. إضافة إلى ذلك، فإنه يجوز لمدير الصندوق القيام بعملية تخصيص، بحيث يتم تقسيم نسبة 10% على إجمالي الطلبات بطريقة النسبة والتناسب، في حال تجاوزت طلبات الاسترداد طلبات الاكتتاب في يوم معين بنسبة 10% من وحدات الصندوق القائمة.
- كما في تاريخ التقرير، فإن 95% (30 يونيو 2017: 96%) من إجمالي موجودات الصندوق متداولة في سوق نشط.

12. إدارة مخاطر رأس المال

يتمثل رأس المال للصندوق في صافي موجودات الصندوق المتاحة لحملة وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد. إن قيمة صافي موجودات الصندوق المتاحة لحملة وحدات الاستثمار يمكن أن تتغير بصورة كبيرة بشكل أسبوعي حيث يخضع الصندوق لاشتراكات واستردادات أسبوعية والتي تتم بقرار من حاملي وحدات الاستثمار. إن هدف الصندوق عند إدارة رأس المال هو حماية قدرة الصندوق على الإستمرارية لتوفير عوائد لحاملي الوحدات والمحافظة على أساس قوي لرأس المال ليدعم أنشطة الصندوق الاستثمارية.

لغرض المحافظة على أو تعديل هيكل رأس المال، فإن سياسة الصندوق هي مراقبة مستويات الاشتراكات والاستردادات الأسبوعية المتعلقة بالموجودات المتوقع إمكانية تسيلها.

13. معلومات القطاع

يعمل الصندوق في قطاع أعمال واحد رئيسي وهو الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في البورصة (تُعرف سابقاً باسم سوق الكويت للأوراق المالية) والاستثمار بالصناديق والأدوات السوق النقدية. يحتفظ الصندوق بموجوداته ومطلوباته داخل الكويت. يستند هذا القطاع إلى التقارير التي يتم مراجعتها من قبل مدير الصندوق.

14. الضرائب

لا يخضع الصندوق للضريبة.